

## العمال المهاجرون في الأردن يُسمعون أصواتهم

بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين في ١٨ من كانون الأول/ديسمبر، تنظر أخبار منظمة العمل الدولية في وقع القوانين التي تسمح للعمال المهاجرين في الأردن بالإنضمام إلى النقابات العمالية.

مقال | ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

عمان (أخبار م ع د) - تُعتبر القوى العاملة الأجنبية في الأردن كثيفة العدد وسريعة النمو. ويعيش حوالي نصف مليون عامل تقريباً، وهم بأغليبتهم من الدول العربية والآسيوية في الأردن، وهم يعملون لساعات طوال في ظروف صعبة أحياناً.

لم يتحل العمال الذين يعانون من ساعات العمل الطويلة والتدني في الاجور أو سواها من أشكال الانتهاكات بالقدرة على التفاوض بسبب منعهم من الإنضمام إلى النقابات العمالية لسنوات عديدة.

ومنذ العام ٢٠١٠، سُمح للعمال المهاجرين بالإنضمام إلى النقابات والتصويت في الإنتخابات العمالية وبالمشاركة في اللجان العمالية على مستوى المؤسسات والمنشآت.

وظهر أثر هذا التعديل القانوني بشكل أكبر في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن وبخاصة في قطاع الملابس الذي يستخدم نحو ٣٠,٠٠٠ عامل أي ٧٥-٨٠ في المائة من العمال الوافدين من بنغلادش وسري لانكا والهند وسواها.

في أواخر التسعينيات، تمّ إنشاء عدد من المناطق الصناعية المؤهلة حيث يمكن تصنيع وتصدير المنتجات إلى الولايات المتحدة من دون أي رسوم وكان الهدف المنشود المساعدة على التخفيف من البطالة وتحفيز الإقتصاد. وقد جذبت هذه المناطق مجموعة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية الجديدة ولكن شروط وظروف العمل المتاحة لم تجتذب سوى اليد العاملة الوافدة وبالتالي لم تستحدث المزيد من الوظائف لصالح الأردنيين.

وبالمقارنة مع العمال الوطنيين، يعمل العمال المهاجرون عادةً لساعات أطول وبأجور أدنى ولا يتمتعون بحماية قوانين العمل المحلية كما يفتقرون إلى الحماية الإجتماعية، الأمر الذي يفاقم هشاشتهم.

في العام ٢٠١٢، تقرّرت زيادة الحد الأدنى للأجور للعمال الأردنيين إلى ١٩٠ دينار أردني مقابل ١١٠ دینارات أردنية للعمال المهاجرين.

في قطاع الملابس، تشكل النساء أكثر من ٧٠ في المائة من العمال، وقد غادرت معظمهن منازلهن وأسرهن للمرة الأولى وهن أميات ويجهلن حقوقهن القانونية.

وعليه، يشكل الحق في الإنضمام إلى النقابات العمالية ركيزة أساسية من أجل تحسين شروط وظروف العاملين في هذا القطاع.

وقال فتح الله عمراني، رئيس نقابة العاملين في الغزل والنسيج: "نحن مسؤولون عن هؤلاء العمال ونحتاج إلى الدفاع عنهم، والنقابة هي أول خط دفاعي لهم".

لكن كان يتعارض ذلك مع القانون، حيث كان يُعتبر حق الإنضمام إلى النقابات العمالية حكراً على الأردنيين.

وفي ظل تنامي عدد العمال المهاجرين مع مرور الوقت، سعت النقابات العمالية بدعم من منظمة العمل الدولية وسواها من الهيئات إلى إطلاق مسار قانوني من أجل السماح للعمال المهاجرين بالإنضمام إلى النقابات في إطار نقاش ثلاثي بين منظمات الحكومات وأصحاب العمل والعمّال.

وبحسب عدنان أبو راغب من غرفة الصناعة في الأردن، يقضي الهدف الأساسي بـ"مأسسة" سبل معالجة قضايا العمال المهاجرين رغم وجود نقابات تعمل مع العمال المهاجرين وتساعدهم بشكل غير نظامي مما يتعارض مع القانون.

كما أضاف أبو راغب: "أن الجهد المبذول كان يرمي إلى وضع الإجراءات القائمة في سياق قانوني" بحيث يتمّ توسيع نطاق حقوق العمال المهاجرين ويتم زيادة فعالية جهودهم على مستوى المفاوضة الجماعية."

إلى ذلك، وافقت الحكومة الأردنية في تموز/يوليو ٢٠١٠ على تعديل يقضي بإلغاء البند التي يمنع العمال المهاجرين من الإنضمام إلى النقابات.

"ومع تنامي عدد المبادرات الخاصة بالعمال المهاجرين والرامية إلى تنظيم صفوفهم وحماية حقوقهم، تدعو الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تعنى بهم"، بحسب جهاد أحمد جادالله وهو مدير العلاقات العمالية لدى وزارة العمل.

كما أضاف قائلاً: "تضم بعض الصناعات أكثر من ١٠,٠٠٠ عامل مهاجر. وكيف لنا أن نعرف مشاكلهم ومطالبهم ما لم ينضموا إلى النقابات؟"

من جهة أخرى، قال محمد خرما، مدير جمعية مصدري الملابس والمنسوجات والإكسسوارات وهي جمعية من الملاك وأصحاب العمل إن تحسين ظروف وشروط عمل العمال المهاجرين يساهم في تحسين الأعمال.

"نملك أحد أكبر القطاعات التي تضم عمالاً مهاجرين. ونحن نعتمد عليهم. ويُعتبر هذا التعديل جزءاً من التحسينات المرجوة. ونحن نتعامل مع الجهات المشتريّة في الولايات المتحدة التي تخضع بدورها لرقابة مجموعات حقوق الإنسان وهيئات الرقابة. ويساعدنا ذلك في المحافظة على تنافسية هذا القطاع".

وفي هذا السياق، يُعتبر الحفاظ على التنافسية وعلى شروط استخدام عادلة وشروط وظروف عمل لائقة إلى جانب ضمان حقوق المفاوضة الجماعية توازناً محورياً.

وقد أحرز الأردن تقدماً باتجاه هذا التوازن لكن العمل ليس ناجزاً بعد.

وبالرغم من حق العمال المهاجرين اليوم في الإنضمام إلى ١٦ نقابة قطاعية قائمة، إلا أنهم لا يتمتعون بالحق في الترشح في الإنتخابات العمالية وبالحق في إنشاء نقاباتهم الخاصة أسوة بالعمال الأردنيين بما أن الأردن لم يصادق بعد على إتفاقية منظمة العمل الدولية الأساسية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم.

وأثنى أرشاد علي وهو باكستاني التبعية يعمل في قطاع المنسوجات في الأردن منذ ٣٦ عاماً على القرار القاضي بالسماح للعمّال المهاجرين بالإنضمام إلى النقابات العمّالية "لأن المنشآت في قطاع المنسوجات تواجه العديد من المشاكل". ويعني هذا القرار أيضاً أن "يفهم العمّال حقوقهم بشكل أفضل" بعدما جهلوا في الماضي القوانين المعنية بالأجور المتدنية والعطل وساعات العمل والإجازات المرضية.

بقلم: جوناثان كالن

